مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مشكلة المياه في الوطن العربي (تركيا وسوريا والعراق)
اسم الكاتب: م.د. ابتهال محمد رضا داوود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6884
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مشكلة المياه في الوطن العربي (تركيا وسوريا والعراق)

المدرس الدكتورة
ابتهال محمد رضا داوود(*)

مقدمة

تُعد الموارد المائية من الموارد الطبيعية المهمة في الوطن العربي، ومنذ بداية الثمانينات تنبأ العديد من المنظمات الدولية والمسؤولين الأمريكيين والصهاينة، الى ان الازمة المقبلة ستكون ازمة مياه تقود الى احتمال نشوب حروب او صراعات سياسية بين دول المنطقة العربية.

وقد بدأت ملامح هذا الصراع بين تركيا ودول الجوار ولاسيما العراق وسورية عندما بادرت تركيا الى إقامة مشاريع مائية على مياه نهري دجلة والفرات، غير آخذة بالحسبان التداعيات السلبية والحقوق التاريخية لكل من سورية والعراق في مياه النهرين، كونها مياهاً عابرة للحدود وليست مياهاً دولية وفق الرؤية التركية. مما تمثل مصدر تهديد للمنطقة العربية ، بحكم استخدام المياه لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وامنية في المنطقة، وهذا ما سيجعلها في المستقبل القريب ضمن ميزان القوى الاقتصادية الكبرى بحكم تحكمها بمصادر المياه العربية.

لذلك سنحاول في هذا البحث التعرف على كمية المياه السطحية والمخزون المائي الجوفي، وحجم العجز المائي العربي، فضلاً عن المشكلات القائمة ما بين تركيا ودول الجوار من خلال اربعة مباحث:

المبحث الأول: الموارد العربية.

المبحث الثاني: مشكلة المياه وازمة العلاقات العربية ـ التركية.

المبحث الثالث: المشاريع المائية التركية.

المبحث الرابع: مستقبل مشكلة المياه العربية.

(*) استاذة مادة الحقوق والحريات، كلية الزراعة - جامعة بغداد.

المبحث الاول الموارد المائية العربية

تبلغ الموارد المائية المتجددة في الدول العربية نحو (٣٣٨) مليار م^{3} تمثل نحو (٢%) فقط من المياه المتجددة في العالم. وبذلك فان نصيب الفرد من المياه المتجددة في الدول العربية يبلغ نحو (٨٠٧) م^{3} في السنة مقابل (٧ر٦٥٠) م٣ للفرد سنويا على مستوى العالم[١].

ومن المتوقع ان يهبط المتوسط السنوي لنصيب الفرد العربي من الامدادات المائية الى (٦٦٧) م^{3} في عام ٢٠٢٥[٢].

تتوزع الموارد المائية في الدول العربية بين المياه السطحية المتجددة ، والمخزون المائي الجوفي الذي يتجدد بكميات سنوية قليلة، وكميات محدودة من الموارد المائية عند التحلية ومياه التنقية[٣] كما هو موضح في الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١) الموارد المائية المتاحة حسب مواردها (مليار م٣)

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية	
	السنوية	المخزون		مياه التحلية	مياه التنقية
٢٩٦	٤٢	٧ر٧٣٤	٣٣٨	٢ر٥	٨ر١

المصدر :ـ الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ ، ابو ظبي ،٢٠٠٨ ،ص٤٩.

تشكل الامطار اهم مصدر للمياه السطحية المتجددة ، حيث يقدرمتوسط هطول الامطار السنوي في الدول العربية نحو (٢ر٢٨٢) مليار م٣[٤] تتميز امطار الوطن العربي بالتفاوت في كميتها من موسم الى اخر ومن سنة الى اخرى إذ لا يعتمد عليها في الزراعة باستمرار وقد يحدث أن تهطل في سنة ما على شكل سيول وامطار غزيرة كما يحدث احيانا في اجزاء من صحاري السعودية والعراق والاردن ومصر والجزائر وتونس وقد تسقط الامطار بكميات كبيرة في احواض الانهار الدائمة الجريان فتسبب الفيضانات المدمرة[٥].

تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية نحو (٢٩٦) مليار م٣، إذ يتم استغلال نصفها فقط فيما يتعرض النصف الاخر للهدر. ويستهلك القطاع الزراعي الحصة الاكبر من هذه الموارد ، اذ يستأثر بـ (٨٨%) منها ، بينما تبلغ حصة القطاع المنزلي

[١] الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧، أبو ظبي ، ٢٠٠٨ ، ص٤٩.
[٢] حميد الجميلي ، المياه العربية ومخاطر المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، العدد/١ ، جامعة النهرين ، ٢٠٠١ ، ص١١
[٣] التقرير الاقتصاد الموحد لعام ٢٠٠٧، مصدر سابق ، ص ٤٩.
[٤] المصدر نفسه، ص ٤٩.
[٥] محمد ابراهيم حسن ، جغرافية المياه وانواعها ومقوماتها الإقليمية ودورها في التوسع العمراني ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،٢٠٠٥ ، ص ٣٢٩.

(٧%) وحصة القطاع الصناعي (٥%) . وتشكل مياه الأنهار التي تنبع خارج المنطقة العربية (٥٤%) من المياه السطحية المستخدمة في الدول العربية[٦].

وتشير المصادر الدولية الى ان الوطن العربي يحتوي على كميات مهمة من المياه الجوفية تتوزعها بصورة رئيسة ثلاثة أحواض كبيرة هي :- حوض الارج الشرقي الذي يقع جنوب جبال اطلس في الجزائر ويمتد الى تونس ويحتل مساحة تقدر بـ (٤٠٠) الف كم٢ . وتقدر كمية المياه المخزونة في هذا الحوض بأربعة اضعاف الامدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية .

الحوض الثاني هو حوض النوبة بين مصر وليبيا والسودان ويمتد الى شمال تشاد وتصل مساحته (٨ ر١) مليار م٣ . ويقدر حجم المياه المخزونة منه بعشرين ضعفا من الامدادات السنوية المتجددة في الوطن العربي

الحوض الثالث هو حوض الديسي للمياه الجوفية ويقع بين الاردن والمملكة العربية السعودية تبلغ مساحته (١٠٦) الف كم٢[٧].

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية نحو (٧٣٤ر٧) مليار/م٣ ويمثل المخزون من المياه الجوفية في المنطقة الوسطى نحو (٨٣%) من المخزون المائي الجوفي في الدول العربية ،في حين يمثل مخزون المياه الجوفية المتجدد في دو ل الأقاليم الأوسط والمغرب العربي معا نحو (٦٨%)[٨]. كما هو مبين في الجدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢) توزيع الموارد الجوفية في الاقاليم العربي في عام ٢٠٠٢ (مليار م٣ / السنة)

الأقاليم	المخزون	التغذية السنوية	المتاح للاستغلال
المشرق العربي [١]	١٣ر٣	٨ر٥	٦ر٥٨
شبه الجزيرة العربية [٢]	٣٦١ر٦	٨ ر٤	٧١ ر ٤
المغرب العربي [٣]	٩٢٠ ر ٠	١٧ ر٤	١٥ ر ٠
المنطقة الوسطى[٤]	٦ر٤٣٩ر٠	١١ ر ٣	٨ ر٧٥
الإجمالي	٧ ر ٧٣٣ ر ٩	٤٢ ر ٠	٣٥ ر ٤

(١) الاردن ، سورية ، العراق ، فلسطين ، لبنان .
(٢) الامارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ، اليمن
(٣) تونس ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا .
(٤) جيبوتي ، السودان ، الصومال ، مصر .

المصدر:- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨ ، ص٥١

اما الاحتياجات المائية العربية (الطلب على الماء) فتشير دراسات المركز العربي لدراسة المناطق الجافة الى ان اجمالي الطلب على الماء لكافة الاستخدامات (مياه الشرب والاغراض المنزلية، والزراعية والصناعية) على اساس معدل الزيادة السنوية للسكان والاستخدامات المذكورة يقدر بـ(٣٦٨) مليار م٣ في عام ٢٠١٠ ونحو (٦٢٠) مليار م٣

[٦] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ ، مصدر سابق ، ص ٥٠ .
[٧] حميد الجميلي مصدر سابق ص٩
[٨] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ ، مصدر سابق ، ص٥١

في عام ٢٠٤٠. وتشكل كمية المياه المطلوب تأمينها لاغراض الزراعة نحو (٩٣%) و(٧٢%) من اجمالي الطلب على المياه خلال المدتين المشار اليهما على التوالي، وطبقا لموارد المياه العربية والاحتياجات المستقبلة من المياه فان الوطن العربي يواجه مشكلة كبيرة تتمثل في الاختلال بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد على الماء، مما يعني ظهور بوادر العجز في عدد الدول العربية .

ويقدر العجز المائي في الوطن العربي نحو (٣٠) مليار م٣ عام ٢٠١٠ و(٢٨٢) مليار م٣ عام ٢٠٤٠[٩]. أنظر الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) تقديرات العجز المائي في الوطن العربي خلال المدّة ٢٠١٠ ـ ٢٠٤٠

البند/ السنة	عام ٢٠١٠	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٣٠	عام ٢٠٤٠
الموارد المائية المتاحة	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨
الاحتياجات المائية	٣٦٨	٤٠٢	٤١٣	٦١٠
العجز المائي	٣٠	٦٤	١٥٥	٢٨٢

المصدر :ـ حميد الجميلي ، المياه العربية ومخاطر المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية . العدد /١ ، جامعة النهرين ، ٢٠٠١، ص١٢

تشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدولة غرب آسيا ، الى ان كمية المياه العربية لا تشكل سوى (٣٨ر٠%) من كميات المياه المتجددة في العالم ، وذلك بسبب افتقار المنطقة الى انهار كبيرة بالمعنى الحقيقي بأستثناء النيل ودجلة والفرات واعتمادها على المياه الجوفية والسيول الموسمية ، التي تعتمد على نظام الهطول المطري الذي يتأثر بالتغيرات المناخية والبيئية التي تحدث في المنطقة فضلاً عن عدد من المشاكل الاخرى[١٠].

المبحث الثاني مشكلة المياه وأزمة العلاقات العربية ـ التركية

تعد المياه مصدرا رئيسا وثروة مهمة للنشاط البشري على أختلاف أنواعه ابتداءً بالاستخدام السكاني اليومي مرورا بالنشاط الزراعي والصناعي أنتهاءً بانتاج الطاقة

[٩] حميد الجميلي ، مصدر سابق ، ص١٢

[١٠] عادل محمد العضايلة ، الصراع على المياه في الشرق الاوسط (الحرب والسلام) ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص٥٩

الكهرومائية وتعد المياه واحدة من اسباب الصراع السياسي بين الدول المتشاطئة على نهر واحد أو أكثر.

ومع زيادة الحاجة الى المياه تفجرت مشكلات بين دول الجوار المستفيدة من مياه دجلة والفرات وتركز حول مياه الفرات بشكل خاص[١١].

يشكل نهر الفرات العمود الفقري للحياة في كل من سورية والعراق ، وكان بمثابة نهر وطني يجري بكامله في اقليم في الدولة العثمانية لذلك لم تثر اية مشكلة حول استخدامات مياهه ، ولكن بعد أنتهاء الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية وتقسيم أقاليمها أثر معاهدة لوزان١٩٢٣ أصبح الفرات نهراً دوليا يقتسم مجراه كل من سورية وتركيا والعراق لذلك حاولت دولتا الانتداب بريطانيا وفرنسا تخفيف حدة المشاكل التي ستظهر نتيجة لاستثمار مياه النهر بين الدول الثلاث وذلك من خلا ل عقد أتفاقات ثنائية وجماعية لضمان حقوق دولتي المصب والمجرى، ومن تلك المعاهدات أتفاقية عام ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا التي اشارت في المادة الثالثة منها وجوب تشكيل لجنة مشتركة لدراسة أي مشروع تقيمه فرنسا لتنظيم احوال الري في سورية والذي من شأنه التأثير في كميات المياه الجارية الى العراق ، وكذلك كانت هناك اتفاقية عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا والتي بموجبها اعترفت تركيا بحق العراق في ارسال لجنة خبراء للاطلاع على كل المشاريع التركية على حوضي دجلة والفرات مع التزام تركيا باطلاع العراق على كل مايتعلق بالخرائط اللازمة لعمليات المسح الجيولوجي والهيدروليكي للنهر .كما خولت هذه المعاهدة العراق وسورية بالاطلاع على كل الانشاءات الهندسية التي تزمع تركيا أقامتها على نهري دجلة والفرات وبموجب تلك الاتفاقيات اعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة لكل من سورية والعراق، الا ان حساسية تركيا المائية في حوض الفرات تتجاهل تلك الحقوق لتشكل تهديدا للامن الوطني العراقي والسوري من خلال سعي تركيا لبناء المشاريع والسدود على حوض النهر[١٢].

تعد تركيا مياه نهري دجلة والفرات مياها تركية من منطلق منابعها في الاراضي التركية[*] والعرب يعدون هذه المياه دولية ولهم حق تاريخي فيها ينبغي ان تشترك جميع

[١١] سوسن صبيح حمدان ، البعد السياسي للعلاقات العربية - التركية وانعكاساتها على الامن المائي العربي، مجلة العرب والمستقبل ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد٣ ، ٢٠٠٤ ، الجامعة المستنصرية ، ص ٧٠٦ .

[١٢] حسين عليوي ، مشكلة المياه في الوطن العربي واثرها في أمنه القومي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٩١.

[*] يوجد في العالم عدد من الانهار التي تنبع في دولة وتصب في دولة أخرى وقد تمر خلال رحلتها من المنبع الى المصب على دولة أو دول اخرى ، ويتم اقتسام مثل هذه الانهار وعلى اسس معترف بها وباتفاقيات تنظمها وتأخذ في الاعتبار شروط اتفاقية هلسنكي عام ١٩٦٦ واتفاقية الامم المتحدة عام ١٩٧٢ وتنصان على (ان يكون اقتسام الماء طبقا لتعداد السكان مع الاخذ

دول حوض النهر في استخدامها والاستفادة منها لذلك لم تتوصل تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة اخرى الى أتفاق نهائي بحل المشكلة بينهما لانها قضية مرتبطة بأمور أخرى عديدة والمعوق السياسي اساسا هو المشكلة، لذلك فأن نهري دجلة والفرات لايخضعان حتى الآن لاي اتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخيا لكل من سورية والعراق من دون أنتقاص بطبيعة الحال من حقوق تركيا بصفتها دولة منبع ، ويعود السبب في ذلك الى رفض تركيا المستمر التوصل الى اتفاق مع سورية والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة على رغم العديد من جولات المحادثات الثنائية أو الثلاثية الاطراف وهي تستغل الخلافات السورية ـ العراقية ، وضعف العراق من جراء الحروب وتمزق الصف العربي ، أن عدم التزام تركيا بالاتفاقيات الدولية انما ينبع من نظرتها وموقفها القانوني بشأن الانهار، حيث أن تركيا لا تعد نهري دجلة والفرات أنهاراً دولية بل هي انهار عابرة للحدود بموجب المفهوم التركي وهو ما اكده تصريح الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميريل (حق تركيا الكامل بمياه نهري دجلة والفرات الى النقطتين اللتين يجتازان عندهما الحدود ولاحق لسورية والعراق في هذه المياه)[١٣].

لذلك فأن تركيا تعد الاتفاقيات الدولية بشأن الانهار الدولية غير منطقية على نهري دجلة والفرات ، كما تعد بموجب مفهوم الانهار العابرة للحدود ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما هو النفط المتدفق في اراضي العراق ثروة خاصة وهو ما أكده تصريح سليمان ديميريل (أما ما يعود لتركيا من مجاري مياه الفرات ودجلة وروافدهما هو تركي وان في أمكان تركيا أن تتصرف بها كما تشاء داخل حدودها ، لأن مصادر المياه تركية ، كما أن ابار النفط تعود ملكيتها الى العراق وسورية ، أنها مسألة سيادة ، ان هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل مانريد نحن لا نقول لسورية والعراق أننا نشاركهما مواردهما النفطية ، ولا يحق لهما القول انهما يشاركاننا مواردنا المائية[١٤].

ان سيادة الدولة ، التي تستند الى حقها بأستخدام النهر الدولي في اراضيها ، مبدأ يجب تحديده ، لأن سيادة الدولة في هذا الخصوص ليست متناهية (ليست مطلقة) بل محدودة بوجود حقوق متوازية لجميع دول الحوض النهري ، ومن هنا لايجوز لدولة المجرى الاعلى لنهري دجلة والفرات (تركيا) أن تتصرف بمياه النهرين بما يؤثر في كمية ونوعية الوارد المائي لدولتي المجرى الاوسط (سورية) والادنى (العراق). كما لا يحق لها أن

بالاعتبار الحصة التاريخية) أي ما تعودت احدى الدول المشاركة الحصول عليه ورتبت حياة سكانها على اساس هذا القدر من الماء . انظر ذلك في : عبدالمنعم بلبع ، الارض والماء والتنمية في الوطن العربي ، منشأة المعارف ، ط١ ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص٤١ .

[١٣] نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٢٣.

[١٤] المصدر نفسه ، ص٢٣ .

تحدث أي تعديل أو تغيير على الاوضاع الطبيعية لنهري دجلة والفرات الا بعد التوصل لاتفاق مسبق مع دولتي المجرى والمصب[١٥].

وهنا لابد أن نتساءل عن ماهية الاهداف التي تسعى اليها تركيا من وراء سياستها المائية تجاه سورية والعراق .

تهدف تركيا من وراء سياستها المائية الضغط على سورية والعراق لتحقيق مكاسب سياسية عدة، ففي موضوع العراق هناك اهداف عدة تحاول تركيا تحقيقها من خلال ضغطها بواسطة المياه الاولى سياسية والاخرى أقتصادية. ومن المعروف أن تركيا لا تزال تعد ولاية الموصل من المناطق التابعة لها والذي يضم حاليا أقليم كردستان العراق ، حيث يشكل الاكراد غالبية سكان هذا الاقليم ،حيث تتخوف تركيا من أن هذا الوضع الذي يتمتع به الاقليم الذي اشبه ما يكون بوضع فيدرالي بعيدا عن مركزية العاصمة ، تتخوف تركيا من ان هذا الوضع ربما سوف يكون بمثابة دافع سياسي لاكراد تركيا لاجل المطالبة بوضع مقارب للوضع الذي حصل عليه اكراد العراق ، كما ان تركيا تضع كثيرا من الخطوط الحمراء أمام أي طموح لاكراد العراق لضم مدينة كركوك الغنية بالنفط التي يمكن أن تكون من اهم العوامل التي تدفع اكراد العراق الى اعلان استقلالهم لما تتمتع به كركوك من خزين نفطي كبير. ومن ثمّ يدر مصدرا هائلا للثروات ، كما ان امتلاك العراق لثروات نفطية هائلة وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه كأحد أساليب الضغط الاقتصادي، على اساس ان المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط ثروة عراقية خالصة[١٦]. وهي بذلك تستخدم المياه كورقة ضغط على دول الحوض ولاسيما العراق لامتلاكه الثروة النفطية من خلال مقايضة النفط بالمياه وهذا ما سيجعلها ضمن ميزان القوى الاقتصادية الكبرى .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه بالرغم من الاتفاق الذي بين سورية وتركيا في العام ١٩٧٢ الذي يؤكد على تدفق (٥٠٠) م^{٣} / ثا من مياه الفرات الى سورية ومن ثمّ العراق، بينما تحصل تركيا على نصف المياه الواردة والبالغة (١٠٠٠) م^{٣}/ثا أو (٤ر٣١)مليار م^{٣}/ السنة ، غير ان تركيا ربطت بين هذه الاتفاقية وبين التزام سورية بتنفيذ الاتفاقيات الامنية بينهما التي ترتبت على سورية الضغط على حركة المعارضة الكردية والتوقف عن تقديم الدعم والتسهيلات لها وطرد قادتها من سهل البقاع ، وغلق مكاتب حزب العمال الكردي ،

[١٥] عبدالعزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠، ض١٥٦.
[١٦] نوار جليل هاشم ، مصدر سابق ، ص ٢٤.

وهددت تركيا بقطع مياه الفرات في حالة استمرار هجمات الاكراد على الاراضي التركية[١٧].

المبحث الثالث المشاريع المائية التركية

أولا :- مشروع جنوب شرقي الانلضول (الجاب)

يشكل مشروع جنوب شرقي الاناضول واحدا من المشاريع التنموية الكبيرة التي تعتمد تركيا عليها كثيراً في خططها التنموية[١٨].

ويعد مشروع (الجاب) ، الذي يشتمله على ثلاثة عشر مشروعا للري وتوليد الطاقة الكهربائية ، من أكبر المشاريع المائية في العالم ، ويهدف الى تنمية منطقة جنوب شرق تركيا التي تشكل (٥ ر٩ %) من مساحة الدولة الاجمالية البالغة (٧٨٠) الف كم^{٢} ويقطنها نحو (٥ ر٤) مليون كردي ، وتحويلها الى خزان طبيعي للمياه في الشرق الاوسط ، لتصبح سلة المنطقة الغذائية، وأحد أهم مراكز أنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة ، من خلال ري نحو (٧ ر١) مليون هكتار من الاراضي الزراعية الخصبة وانتاج (٤ ر ٢٧) مليار كيلو واط / الساعة من الكهرباء سنويا[١٩].

يشتمل المشروع على واحد وعشرين سدا اهمها سد اتاتورك بسعة تخزينية تصل الى (٤٨) مليار م^{٣} ، وتبلغ مساحة بحيرته (٨١٧) كم^{٢} وهي من اكبر ثلاث بحيرات في العالم ، ويحتاج لتعبئته حجز مياه النهرين لمدة لا تقل عن ستة أشهر ، وهو ما يؤثر سلباً على تدفق المياه الى كل من العراق وسورية[٢٠]، كما حدث في العام ١٩٩٠ عندما تم حجز مياه الفرات عن سورية لمدة شهر كامل ، وذلك لملء الخزانات التي بنتها خلف سد أتاتورك[٢١]. وقد عبر مدير مؤسسة سد الفرات عن ذلك بقوله (ان حجم الضرر كبير واجبرنا على تخفيض انتاج الطاقة الكهربائية للمحافظة على حياة السكان والثروة السمكية وخفضنا الضخ من بحيرة الاسد الامر الذي كان له تأثير معيشي على حياة السكان وخاصة

[١٧] سوسن صبيح حمدان ، مصدر سابق ، ص ٨١.
[١٨] علي غالب عبدالخالق، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول اعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي الى العراق ، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، العدد٢٤، لندن ، ١٩٩٠، ص١٨.
[١٩] عادل محمد العضايلة ، مصدر سابق ، ص٣٩.
[٢٠] المصدر نفسه ، ص ٣٩ .
[٢١] علي جمال ، ثرثرة فوق الفرات النزاع على المياه في الشرق الاوسط ، بلا مطبعة ، لندن، ١٩٩٦، ص ٢٥ .

مياه الشرب والمزروعات وزيادة نسبة تلوث المياه وأثرها الصحي، كما ان تخفيض المياه الجوفية أثرت على مساحات كبيرة من الاراضي على جانبي النهر)[٢٢].

ان الاهداف الرئيسة لمشروع (الجاب) على وفق الرؤية التركية[٢٣]:-

* ان هذا المشروع سيساعد على تنامي الدور التركي في المنطقة من خلال أستخدام المياه كوسيلة في تنشيط تأثيره .

* توظيف هذا المشروع لترسيخ المكانة الاقليمية التركية في المنطقة بوصفها الدولة التي تكون جسرا بين الشرق والغرب.

* الضغط على الاقطار العربية المستفيدة من الموارد المائية كسورية والعراق والتحكم في مواردها المائية .

ان المسألة الاكثر اهمية في مشروع (الجاب) هي الابعاد الاقليمية له ، اذ أن المشروع مصمم في الاساس لكي تكون انعكاساته الاقليمية بالشكل الذي يؤدي الى اختلال في التوازن لصالحها ولصالح الكيان الصهيوني وبالضد الاقطار العربية كسورية والعراق على حساب حصصهم المائية في نهري دجلة والفرات .

يكشف البعد الصهيوني للمشروع الأبعاد الآتية[٢٤]:

ـ حاجة الكيان الصهيوني الى التنسيق والتعاون مع تركيا بشأن مسألة المياه على صعيدين : -

الاول :- أستخدام المياه كوسيلة سياسية للضغط على سورية والعراق ومحاولة عرقلة أي تقارب بينهما وما ينسجم مع النظرة الستراتيجية تجاه المشرق العربي المنطقة الاكثر خطورة على الكيان الصهيوني .

الثاني : - حاجة الكيان الصهيوني اثر التزود بالمياه من المنابع التركية عبر ترتيبات أمنية أقتصادية في المنطقة يسعى فيها الكيان الصهيوني لكي يكون له دور فاعل وتركيا العنصر الاقليمي المساند له ومن هذا المنطلق يدعم الكيان الصهيوني تركيا تحديدا لتكون شريكا فاعلا في المشروع الشرق اوسطي بابعاده الاقتصادية والامنية والعسكرية .

---

[٢٢] جورج المصري ، الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية ، بحوث أستراتيجية (٢) ، مركز الدراسات العربي ـ الاوربي ، ط٢ ، ١٩٩٦م، ص ١١٤.

[٢٣] حسين حافظ وهيب ، تركيا وسياسة المساومة الحرجة بين النفط العربي والمياه التركية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد/٢٥، جامعة بغداد ،٢٠٠٤، ص٤١.

[٢٤] المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

ـ على المستوى السياسي ، ان المشروع يتجاوز حدود تركيا الوطنية حيث يمتد الى دول الجوار الجنوبي فضلاً على ذلك ما يمثله من تأثيرات سياسية في القوى العربية الفاعلة في المنطقة كسورية والعراق.

أن هذا المشروع يؤثر بشكل مباشر في الامن القومي العربي ، كما سيؤثر في طبيعة التعامل بين كل من سورية والعراق بحيث تتحول مشكلة موارد المياه الى مشكلة للاقطار العربية وهذا ما تسعى اليه تركيا منذ سنوات[٢٥].

* ربط قضية المياه التركية- العربية بمسيرة التسوية للصراع العربي ـ (الاسرائيلي) وبالمشاريع الامنية في المنطقة .

* محاولة أيذاء الاقطار العربية عبر تحكمها بالموارد المائية وفرض مايسمى بمبادلة النفط بالمياه .

* العمل على ملء الفراغ الستراتيجي في المنطقة ويتم ذلك حسب التصورات التركية عن طريق أفساح المجال امام تركيا لتأدية دور اقليمي متميز في منطقة الخليج العربي .

ـ ـ على المستوى الاقتصادي :ـ

* ان تركيا الغارقة في مشاكلها الاقتصادية وتخلف بنيتها التحتية، سيوفر لها المشروع مردودات أقتصادية نتيجة للعوائد التي ستجنيها من الدول المستفيدة منه ولاسيما الكيان الصهيوني .

* صياغة قاعدة جديدة لعلاقات اقتصادية ـ تركية ـ صهيونية والهدف منها وضع العرب عموما ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص منطقة الموارد الستراتيجية بين فكي عناصر التهديد الاقليمي.

* حرصها على اداء دور القوة الاقتصادية الكبرى في الشرق الاوسط[٢٦] .

ويتضح من ذلك أن المستفيد من هذا المشروع تركيا والكيان الصهيوني لانه كما رأينا ان المشروع أنشىء من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وستراتيجية في المنطقة ، بما يؤول الى تهميش دور الدول العربية ولاسيما العراق وسورية في النظام الاقليمي العربي من خلال ربط العلاقات العربية ـ التركية بالمصالح التركية بالدرجة

[٢٥] المصدر نفسه ، ص ٤٢
[٢٦] المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

الاولى ، وذلك لتحكمها بأهم مصدر للحياة هو الماء . وهذا ما يجعلها مستقبلا تشكل مصدر تهديد للمنطقة العربية .

ثانيا : ـ مشروع أنابيب السلام

يرجع هذا المشروع الى جيم دونا مستشار تورغوت عندما كلف رئيسا للوزراء، وكان يعمل في مركز الدراسات الستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون الامريكية، وقد اعلن عن مشروعه في ٢٥ حزيران ١٩٨٦ ، الذي تضمن خطة اقتصادية سياسية بعيدة المدى لبناء شبكة لنقل الفائض من المياه من نهري (سيحان وجيحان) بجنوب تركيا الى دول الخليج العربي[٢٧]، يتكون المشروع من خطين للآنابيب احدهما الخط الغربي الذي يمتد جنوبا عبر سورية والاردن حتى يصل الى السواحل الغربية للمملكة العربية السعودية. والثاني الخط الشرقي الذي يقطع سورية وينقل المياه الى شرق السعودية ودول الخليج (العراق والكويت والبحرين وقطر والامارات)[٢٨].

ان هذا المشروع لا يقتصر على امداد المياه وبيعها للدول العربية فحسب وانما يمد (أسرائيل) ايضا بالمياه حيث يتفرع من الخط الغربي فرع لهذا الغرض[٢٩] وقد أشار رئيس الوزراء التركي الاسبق تورغوت أوزال في شباط ١٩٨٧ الى (ان هذا المشروع سوف يسمح للدول العربية في المنطقة ، فضلا عن اسرائيل بمشاركة تركيا في مياه نهري سيحان وجيحان)[٣٠].

شغلت قضية المياه اهتمام المسؤولين الاتراك والاسرائيليين ففي الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الاسرائيلي الاسبق شمعون بيريز الى تركيا العام ١٩٩١ تم بحث قضايا عديدة في مقدمتها قضية المياه ، كما ان المشاركة التركية قي مؤتمر فينا عام ١٩٩٢ بشأن المياه كانت فرصة لتأكيد ضرورة ربط قضية المياه وفرص تحقيق التسوية في الشرق الاوسط لان مشكلة المياه هي من اكثر المسائل خطورة في المثلث الذي يتوسط الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والكيان الصهيوني ، وهي المنطقة التي تجمع اطراف عملية تسوية الصراع العربي ـ (الاسرائيلي)[٣١].

---

[٢٧] نوار جليل هاشم ، التعاون التركي ـ الاسرائيلي وأثره على العلاقات العربية ـ التركية ، مجلة العرب والمستقبل ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد٣، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤ ، ص ٣٥ .

[٢٨] علي احسان باغيش ، العلاقات العربية ـ التركية حوار مستقبلي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ط١، بيروت ، ط١، ١٩٩٥ ، ص ١٨٧ .

[٢٩] نوار جليل هاشم ، التعاون التركي ـ الاسرائيلي واثره على العلاقات العربية ـ التركية ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

[٣٠] جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ط١، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٢ .

[٣١] حسين حافظ وهيب ، مصدر سابق ، ص ٤٤.

وفي اطار الاهتمام المتبادل بين المسؤولين الاتراك والصهاينة حول مشروع أنابيب السلام ، فقد عبر شمعون بيريز في امستردام بعد أختتام لقائه مع الرئيس التركي الاسبق تورغوت اوزال في عام ١٩٩١ ، بأن الرئيس التركي ابدى استعداده لانشاء انابيب لنقل مياه تصل من تركيا وتمر عبر الدول المجاورة ، وهو بحق خط السلام لان الحرب المقبلة في الشرق الاوسط ، قد تنشب بسبب المياه وليس الارض، ويمكن لمشروع السلام والانبوب العربي ، أن يمتد حتى الضفة الغربية .

أما المسؤولون الاتراك فقد عبروا عن اهتمامهم في مشروع أنابيب السلام أمام منظمة المؤتمر الاسلامي في ١٤ آب العام ١٩٩١ ، وهذا ماقاله وزير خارجية تركيا (أن اسرائيل ستستفيد أيضا من هذا المشروع كما بالامكان تسميته مشروع السلام)[٣٢].

ان (اسرائيل) تعلق على مشروع أنابيب السلام أهمية كبيرة وتركز عليها خلال المفاوضات متعددة الاطراف (مباحثات التسوية) ، وتدخل تركيا طرفا بها من خلال المياه ، وان ذلك يحقق (لاسرائيل) هدفين[٣٣]:-

الاول: ـ هدف عقائدي مبني على الفلسفة اليهودية التي تؤمن بوجوب عمل اليهود على الارض حتى يكون أكثر التصاقا وتعلقا بها .

الثاني : أستراتيجي لتحقيق الامن الغذائي (الاسرائيلي) والاكتفاء الذاتي وقت الازمات.

أذا فإستراتيجية (اسرائيل) واضحة المعالم ، ولذلك فهي ترهن مشاريعها بتحقيق السلام بأتفاقيات اقليمية لتوزيع المياه ومنها مشروع أنابيب السلام وان المشاريع المائية التركية ، ليست مجرد تعاون طبيعي بين تركيا والاقطار العربية في مجال المياه والري . وتدعيما لفرض التسوية بين العرب (واسرائيل)، كما تدعي تركيا، بل هي في الاساس مشاريع سياسية وامنية واقتصادية، تقوم على أساسها المصالح التركية (الاسرائيلية)، من خلال توظيف قضية المياه للحصول على مكاسب غير مشروعة على حساب المصالح العربية الحيوية[٣٤].

[٣٢] المصدر نفسه ، ص ٤٤ .
[٣٣] علي عبدالهادي الدليمي ، العلاقات الاقتصادية التركية ـ الاسرائيلية واثرها في الامن الاقتصادي العربي ، مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، العدد٦، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٣٨ .
[٣٤] نوار جليل هاشم ، التعاون التركي ـ الاسرائيلي واثره على العلاقات العربية ـ التركية ، مصدر سابق ، ص ٣٧.

وفي الوقت نفسه تحاول الاوساط التركية و(الاسرائيلية) لضمان نجاح واستمرار هذا المشروع، بحيث تتمكن (أسرائيل) ربط مشروع انابيب السلام بقضية التسوية بين العرب و(أسرائيل) من خلال تعاونها مع تركيا من فرض امر واقع على الاقطار العربية المجاورة، واجبارها على التخلي عن اراضيها المحتلة، مقابل تأمين المياه الضرورية لها. وتسعى (اسرائيل) الى خلق انطباع بأن الخطر الذي يهدد المنطقة العربية، هو خطر ناجم عن فقدان المياه أو الصراع عليها وليس ناجما عن استمرار الاحتلال (الاسرائيلي) للآراضي العربية[٣٥]. أي ربط عملية التسوية العربية-(الاسرائيلية) بقضية المياه، مما يقود الى العديد من التنازلات العربية للكيان الصهيوني. فضلا عن تركيا بحكم تحكمها بمصادر المياه العربية.

المبحث الرابع مستقبل مشكلة المياه العربية

ان الازمات المقبلة سياسيا وعسكريا في منطقة الشرق الاوسط ستكون بسبب الماء، وان المنطقة مقبلة على مرحلة صراعات وحروب بشأن المياه[٣٦].

ان محاولة بعض دول المنطقة السيطرة على مصادر المياه ستؤدي الى نزاع وصراع سياسي وبخاصة النزاع العربي (الاسرائيلي) ، فضلا عن أن النزاع على المياه قد تصاحبه نزاعات اخرى غير ظاهرة الآن بحيث تقود المنطقة الى صراع عنيف وواسع ، وبمرور الوقت اصبحت تركيا تمثل خطرا اخر على المياه العربية أي بعض دول المشرق العربي اصبحت بين فكي كماشة (أسرائيل) من ناحية وتركيا من الناحية الاخرى.

تمثل قضية المياه الحيز الاهم في اهتمامات دول المنطقة العربية، وتعد المحور الاكثر تعقيدا وتشابكا في علاقات هذه الدول، بل هي العنوان الابرز في مفاوضات السلام في المنطقة ومصدر القلق الاول على مستقبلها[٣٧].

ان المنطقة العربية توشك على الدخول في أزمة خطيرة ناجمة عن النقص الحاد في أهم مواردها الطبيعية الستراتيجية ، وهي المياه . ومن المعروف ان عددا قليلا من دول المنطقة لديها مايكفيها من المياه ، ومعظمها لديها مصادر غير كافية . وفي الوقت نفسه فأن تزايد النمو السكاني ، والتوسع في الزراعة والصناعة يزيد من الطلب على المياه ، ويدفع

[٣٥] المصدر نفسه ، ص ٣٨ .
[٣٦] حسون جاسم العبيدي،حرب المياه، سلسلة بحوث استراتيجية، كلية العلوم السياسية، العدد٢، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص١.
[٣٧] عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ، ١٩٩٩، ص ١٦.

الدول التي تعاني نقصا في هذا المورد الى البحث عن مصادر بديلة مما يترتب عليها زيادة في الاعباء المالية الباهضة التي قد لاتستطيع بعض الدول العربية تحملها[٣٨].

ان الصراع القادم على المياه سوف يؤدي في المستقبل الى نشوب حرب محتملة بين دول المنطقة ، وأول من تنبه الى خطورة ذلك هم المسؤولون الامريكيون الكبار امثال مساعد وزير الخارجية الامريكي الاسبق هارولد ساندرز الذي صرح بأنه (ينبغي أن تقال كلمة واحدة حول مصدر واحد غير النفط هو ندرة المياه .....)[٣٩].

في العام ١٩٨٨ تنبأ مركز الدراسات الستراتيجية والاقتصادية في واشنطن بأن المياه في عام ٢٠٠٠ وليس النفط ستكون القضية المهمة في الشرق الاوسط ، وبناء على ذلك الاعتقاد تمارس الولايات المتحدة الامريكية سياساتها في المنطقة آخذة هذا الامر بعين الاعتبار[٤٠].

ان سلوك الادارة الامريكية وتوجهاتها في مفاوضات السلام في المنطقة تدور في اطار[٤١]:

١ـ ان واشنطن تركز أهتماماتها على تأمين حاجات (أسرائيل) الآنية والمستقبلية من المياه ، لارتباطها العضوي بقضية أمن (اسرائيل).

٢ـ ان السياسة الامريكية لاتلتفت في تركيزها على موضوع المياه الى حاجات الدول العربية غير القريبة من الاحواض الثلاثة الاساسية الرافدين والنيل والاردن ، بل هي لاتهتم بحاجات تلك الدول العربية الواقعة على تخوم هذه الاحواض ، وتصل نظرتها الى اكثر من ذلك أنحيازا عندما تدعو لبنان الى اقتسام مياهه مع (اسرائيل)، وهي مياه لبنانية منبعا ومصبا من دون اعتبار لحاجات لبنان للمياه العذبة في الحاضر والمستقبل متخذة ذلك شرطا لتنفيذ قرار الامم المتحدة للآنسحاب من جنوب لبنان، وعدم سرقة مياه نهر الليطاني.

وتعود سياسة الولايات المتحدة الامريكية في موقفها المنحاز الى جانب (اسرائيل) وذلك من معلوماتها عن مكامن الصراع ومعرفتها المبكرة بأهمية المياه في سياسة المنطقة. فمنذ أوائل الثمانينات حددت مصادر الاستخبارات الامريكية عشر مناطق في العالم محتملة لان تكون ساحات صراع على المياه ، وقد قسمت تلك المناطق الى ثلاثة مستويات من الخطر[٤٢].

أـ مناطق تشتعل فيها حروب المياه في مرحلة قريبة وتقع اغلبها في الشرق الاوسط.

---

[٣٨] المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .
[٣٩] حسون جاسم العبيدي ، مصدر سابق ، ص ١ .
[٤٠] عبدالمالك خلف التميمي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٨ .
[٤١] المصدر نفسه ، ص ٢٢٨.
[٤٢] المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .

ب ـ مناطق محفوفة بالمخاطر، وقد تدخل منطقة الخطر حالما تستنفد مصادر مياهها السطحية والجوفية، وتقع في نطاق هذا الحزام دول شبه الجزيرة العربية والخليج.

جـ ـ مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر في مدّة من عشرة الى عشرين سنة قادمة، وتدخل في هذا الحزام مصر وبلدان المغرب العربي.

نظرا لتفاقم الازمة المائية في الوطن العربي، وبخاصة في مشرقه، فلا بد من عمل عربي جاد يتناسب مع خطورة المشكلة التي تهدد أمن الامة وسيادتها ومستقبل أبنائها ولذا فأن هذه المقترحات تتمثل بـ[٤٣]:

١ـ العمل على الاستفادة من مياه الإمطار وذلك بإنشاء خزانات لجمعها، خاصة في المناطق التي تتسلم كميات مهمة من مياه الإمطار بدلا من ترك ألاف الأمتار المكعبة اذا استثنينا ما يتبخر منها وما يتسرب داخل التربة تذهب دون انتفاع منها.

٢ـ ينبغي إعطاء أهمية قصوى لترشيد استعمال المياه في قطاع الزراعة التي تستحوذ على (٨٩%) من كمية المياه المستخدمة في الوطن العربي ، وذلك بأستخدام الري بالرش والتنقيط، وتحسين قنوات الري التي تسبب ضياع نسبة عالية تصل الى (٧٠%) في بعض الأقطار.

٣ـ عد المياه الجوفية غير المتجددة مخزونا ستراتيجيا يجب أستغلاله بحذر ومراعاة كونه حق الاجيال القادمة، طالما توفرت فرصة لعدم استنفاده.

٤ـ جعل المياه موردا ذا قيمة أقتصادية كبيرة وأشعار مستهلكي المياه بعدم عدّه سلعة مجانية مما يشجع من لايعرفون قيمته الحقيقية المادية والمعنوية فيبذرون في أستهلاكه أو يعمدون الى تلويثه.

٥ـ تطوير أستعمال مياه الصرف الصحي للمعالجة في الزراعة والتي تقدر كمياتها بـ(٢٧) مليار م٣ ، حيث يمكن الاستفادة من (٥٠%) منها على الاقل واستعمال هذه المياه في الري .

٦ـ المحافظة على المياه من عدم اصابتها بالملوثات سواء كانت مياه أنهار أم مياه أمطار أم جوفية أم حتى مياه البحر التي تتعرض فيها للكثير من الملوثات . اذ يمكن الاستفادة

[٤٣] صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق ، ص٣٩.

من هذه المياه عندما يتحلى . ومما يجدر ذكره أنه يوجد في العالم ١٠٠ر٠٠٠ مادة كيمياوية تجارية يشتبه بها انها تسبب اثاراً ضارة بالانسان والنبات والحيوان[٤٤].

اذاً يمكن القول بأنه وبالرغم من المخاطر الجمة التي تتكالب على المنطقة العربية مستقبلا بشأن المياه والتي حذر منها وفي وقت مبكر العديد من المسؤولين الامريكيين ، نلاحظ ان الدول العربية لا تحرك ساكنا أتجاه مايجري في المنطقة وذلك بسبب الخلافات السياسية القائمة مابين الدول العربية ، وتغليب المصلحة القطرية على المصلحة العربية ، ونحن لانعتقد بأن تتخذ القيادات السياسية العربية موقفا ايجابيا لتأمين أحتياجاتها من المياه والبحث عن المصادر البديلة لها ، ولاسيما ونحن مقبلون على صراع أو حرب محتملة على الموارد المائية .

الخاتمة

١. افتقار المنطقة العربية الى انهار كبيرة بالمعنى الحقيقي باستثناء مياه نهري دجلة والفرات والنيل، مما يجعلها مستقبلاً تعاني من عجز مائي حاد.
٢. ان النمو المتزايد للسكان من ناحية والتوسع في الزراعة والصناعة من ناحية اخرى، يزيد من الطلب على المياه ويدفع الدول التي تعاني نقصاً في هذا المورد الى البحث عن المصادر البديلة له.
٣. تسعى تركيا من وراء مشاريعها المائية الى استخدام المياه ورقة ضغط لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وامنية.
٤. ان محاولة بعض دول المنطقة السيطرة على مصادر المياه، ولاسيما تركيا والكيان الصهيوني سيؤدي الى نزاع وصراع سياسي، من خلال ربط عملية التسوية العربية-(الاسرائيلية) بالمياه، أي السلام مقابل المياه.

[٤٤] المصدر نفسه ، ص ٤٠.